الأمم المتحدة

TD/B/C.I/19

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
24 March 2011
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
الدورة الثالثة
جنيف، ٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتعلقة بتيسير النقل والتجارة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن تطبيق وإنفاذ أحكام الفقرة ١٠٧ والفقرات من ٦٤ إلى ١٦٨ من اتفاق أكرا فيما يتعلق بمسائل تيسير النقل والتجارة لأغراض الإسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للبلدان النامية عن طريق لوجستيات تجارية فعالة، بما في ذلك تحديث الجمارك، ونظم النقل الفعالة، وتيسير التجارة والإطار التنظيمي والقانوني الداعم. ويسلّط التقرير الضوء على الأعمال المنجزة والجهود المبذولة في مجالي البحث والتحليل والتوصل إلى توافق في الآراء، وعلى أنشطة التعاون التقني في الفترة التي انقضت منذ الدورة الثانية للجنة التجارة والتنمية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في وثيقة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات *DTL Activity Report 2010* (UNCTAD/DTL/2011/1).

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- يعكس العمل الذي اضطلع به الأونكتاد في مجال تيسير النقل والتجارة، منذ انعقاد الدورة الثانية للجنة، الولاية المحددة في هذا المجال على النحو الذي ينص عليه اتفاق أكرا. وتعكس الأنشطة ونتائج الأداء في مجال تيسير النقل والتجارة، المعروضة في هذا التقرير، العمل الذي تقوم به شعبة التكنولوجيا واللوجستيات تطبيقاً لأحكام الفقرات ذات الصلة من اتفاق أكرا.

الإطار ١

فقرات اتفاق أكرا المتعلقة بالمساعدة التقنية ذات الصلة بتيسير النقل والتجارة

١٠٧- ينبغي أن يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية لمعاونتها في ضمان توفر بنية تحتية وخدمات ملائمة وكفؤة، وترتيبات فعالة للنقل العابر، من أجل دعم التجارة.

١٦٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في البلدان النامية بشأن قضايا مثل تخفيض تكاليف النقل وتحسين ترابط النقل وقدرته التنافسية، ووضع وتنفيذ أُطر مؤسسية وقانونية ملائمة، واستنباط وتنفيذ إجراءات وطنية ودولية لتعزيز النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك في ممرات العبور. وينبغي أن ينسق هذا العمل مع المنظمات المعنية الأخرى حسب الاقتضاء. وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة، بما في ذلك المفاوضات الجارية في سياق جولة الدوحة، وفي ضمان التنفيذ الفعّال للقواعد والمعايير المتفق عليها.

١٦٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات موجهة إلى تحسين كفاءة المعاملات التجارية وإدارة عمليات النقل. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA).

أولاً - أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات

٢- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت أنشطة بناء القدرات فيما يخص مسألة النقل العابر الهامة. فعلى سبيل المثال، نُظم برنامج تدريبي في مجال شحن البضائع بالتعاون مع الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن (فياتا) ومع الرابطة الإثيوبية لوكلاء الشحن والنقل البحري، والهيئة الإثيوبية للشؤون البحرية، وقد ساعد هذا البرنامج الرابطة الإثيوبية لوكلاء الشحن والنقل البحري على تدريب المختصين على المستوى المحلي، وتمكينهم وتعزيز

قدراتهم، وهو ما يعزز بالتالي فهم إثيوبيا للتجارة الدولية ويساعد على زيادة انـــدماجها في السوق العالمية.

٣- وفي عام ٢٠١٠، أنهى الأونكتاد بنجاح تنفيذ العنصر المتعلق بتيـــسير التجـــارة في مشروع التعجيل بتحديث الجمارك وتيسير التجارة في أفغانستان. وقد جرى تمديـــد هـــذا المشروع عدة مرات، وهو مشروع يديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المـــشاريع ويمولـــه البنك الدولي. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي حققها المشروع منذ عام ٢٠٠٤ (أ) وضـــع دليل مهني ومجموعة مواد تدريبية للرابطة الوطنية لوكلاء الشحن؛ (ب) إعادة هيكلة الإدارة المكلفة بشؤون النقل في وزارة التجارة والصناعة؛ (ج) بدء المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع إعداد مذكرة تتعلق بنظام التجارة الخارجية في أفغانـــستان؛ (د) اختتـــام المفاوضات مع باكستان فيما يتعلق باتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان.

٤- ويكتسي اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان أهمية خاصة بالنـــسبة إلى أفغانستان بوصفها بلداً غير ساحلي، لأنه ييسر وصول هذا البلد إلى الأســـواق الإقليميـــة والخارجية. ويتيح هذا الاتفاق استخدام المزيد من الموانئ والناقلات، بما فيها شاحنات النقل الأفغانية فضلاً عن المزيد من المعابر الحدودية. فعلى سبيل المثال، ينص الاتفاق على مـــرور الصادرات الأفغانية عبر الحدود البرية بين باكستان والهند، ويتـــوخى اســـتخدام الأراضـــي الأفغانية لأغراض التدفقات التجارية بين باكستان وبلدان آسيا الوسطى. وقد كانت خبرات الأونكتاد ومساعداته مفيدة في مرحلة إعداد وزارة التجارة والصناعة الأفغانيـــة لمـــشروع الاتفاق. ويتمثل أحد العوامل الرئيسية لنجاح الدعم الذي يقدمـــه الأونكتـــاد في تـــشكيلة المساعدة المقدمة. ويشمل ذلك الخدمات الاستشارية التي يوفرها مستشارون دوليون ومحليون وما يُعقد من حلقات دراسية وحلقات عمل وطنية.

٥- وإضافة إلى ذلك، وفي سياق تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية على المـــشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة من أجل التخطيط للإصلاحات الجارية في مجال تيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي وتنفيذها ورصدها، نظّم الأونكتـــاد اجتماعات شتى ترمي إلى بناء القدرات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل لها أهميـــة خاصة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، كما شارك في هذه الاجتماعات. وواصل الأونكتاد أيضاً تقديم الدعم إلى الوفود في جنيف بإسداء المشورة في مسائل موضوعية تتعلق بالمفاوضات حول تيسير التجارة، بمـــا في ذلـــك النقل العابر.

٦- وقد اضطُلع أيضاً بأنشطة لتعزيز الأفرقة العاملة الوطنية القائمة في العواصم والمعنيـــة بتيسير التجارة، وهي أنشطة ترمي إلى تعزيز التنسيق بين الوكـــالات الحكوميـــة وأوســـاط الأعمال التجارية التي تشارك في الإصلاحات الداخلية في مجال تيسير التجارة. ولهذا الغرض، جرى تقييم الاحتياجات في مجال تيسير التجارة في كل من النيجـــر والكونغـــو، ونُظّمـــت

حلقات عمل وطنية بشأن الحالة الراهنة للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية وذلك في بنن وبوتسوانا وهندوراس والسنغال.

٧- وعلى المستوى الإقليمي، نُظّمت حلقات عمل بالاشتراك مع وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية. ونُظِّمت حلقتا عمل في نيبال من أجل أقل البلدان نمواً في آسيا، وفي أوغندا من أجل بلدان شرق أفريقيا. وتناولت هاتان الحلقتان التطورات الأخيرة في تيسير التجارة، ومسائل النقل العابر، والتعاون بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور، فضلاً عن تدابير تيسير التجارة التي ترد على جدول أعمال مفاوضات تيسير التجارة الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

٨- ونُظِّم في جنيف منتدى بعنوان"مشاركة المجتمع التجاري: منظمة التجارة العالمية، تيسير التجارة والقطاع الخاص في البلدان النامية" "Engaging the trading community: WTO, trade facilitation and the private sector in developing countries". وقد أكد هذا المنتدى من جديد الدور الحاسم للقطاع الخاص سواء أثناء عملية تقييم احتياجات كل بلد وأولوياته في مجال تيسير التجارة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، أو أثناء تنفيذ التزامات البلدان في هذا المجال. ونتيجة لما حققه المنتدى من نجاح باهر، طلبت بلدان مانحة وبلدان نامية توسيع نطاق نهج المناقشة بين القطاعين العام والخاص ليشمل الأنشطة الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٩- وفيما يتعلق بمسألة أخرى ذات صلة بتيسير التجارة، واصل الأونكتاد أنشطته الداعمة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أثناء المفاوضات الجارية بشأن تيسير التجارة في إطار جدول أعمال الدوحة الإنمائي الذي أقرّته منظمة التجارة العالمية. فالتكامل الاقتصادي الإقليمي هو حقيقة دينامية لنظام التجارة العالمي. ولذلك، فإن الأونكتاد يتعاون مع لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومع أمانة منظمة دول شرق البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٠، نُظّمت حلقات عمل إقليمية للدول الأعضاء من هاتين المنطقتين أتاحت محفلاً لتبادل المعلومات عن المواقف التفاوضية والتجارب المكتسبة في مجال التنفيذ وأفضل الممارسات. وفي الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، قدم الأونكتاد الدعم إلى الأفرقة العاملة الوطنية المعنية بتيسير التجارة من خلال نهج المجموعات الإنمائي. وهو نهج يرمي إلى تعزيز أواصر التعاون بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة لزيادة قدراتها على التخطيط المشترك واتخاذ إجراءات تدخّل لتيسير التجارة.

١٠- وفي عام ٢٠١٠ عقدت منظمة دول شرق البحر الكاريبي في سانت لوسيا، بدعم من الأونكتاد، مشاورات إقليمية تتعلق بتيسير التجارة وذلك مع دولها الأعضاء التي هي أعضاء أيضاً في منظمة التجارة العالمية. وقد أتاحت تلك المشاورات الوقوف على مستجدات المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، وكانت بمثابة منتدى للمناقشة التي دارت بين الدول الأعضاء بشأن مشروع النص الموحّد المقترح. وعُقد هذا

الاجتماع في سياق التكامل الاقتصادي الإقليمي المعزّز، ولا سيما في سياق التطبيق الوشيك لبروتوكول منظمة دول شرق البحر الكاريبي بشأن الاتحاد الاقتصادي الملحق بمعاهدة باستير المنقّحة وتنفيذ مشروع السوق والاقتصاد الموحّدين للجماعة الكاريبية. وقد حدّد أعضاء منظمة دول شرق البحر الكاريبي، من خلال البروتوكول المتعلق بالاتحاد الاقتصادي، هدفاً يتمثل في إنشاء اتحاد اقتصادي كفضاء اقتصادي ومالي وحيد. ويشمل ذلك، في جملة أمور، إنشاء اتحاد جمركي، ومواءمة السياسات النقدية والضريبية والتجارية، وحرية تنقل الأشخاص. وتقتضي عملية الاندماج هذه توجيه اهتمام خاص إلى تيسير التجارة كوسيلة لإزالة الحواجز أمام التجارة. ونتيجة لذلك، طلبت منظمة دول شرق البحر الكاريبي متابعة هذا النشاط الإنمائي للمجموعات، وطلبت الجماعة الكاريبية تنفيذ مشروع محدد يتعلق بإعداد وثيقة إدارية إقليمية وحيدة في إطار مشروع السوق والاقتصاد الموحّدين.

١١- وقُدمت مساعدة من أجل تعزيز الحوكمة في موانئ جزر القمر كجزء من مشاريع الأونكتاد المتعلقة بالإطار المتكامل. ويساعد المشروع المنفّذ في جزر القمر في تعزيز الربط بين الجهات صاحبة المصلحة في أوساط الموانئ لتمكينها من تحسين عبور البضائع في هذه الموانئ. وأُنشئت مجموعتان في مينائي موتساموودو وموروني. ونجح المشروع في توفير منبر للجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص لتبادل المعلومات وإيجاد الحلول لتحسين كفاءة العمليات. وقد وضعت المجموعتان كلتاهما خطط عمل وأدلة تتعلق بالإجراءات الخاصة بالواردات وهي متاحة لجميع المستخدِمين. وأعلنت الإدارتان في الميناءين عن ارتياحهما للتقدم المُحرز فيما يتعلق بتحسين التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، وهما تعتزمان مواصلة استخدام الهياكل المنشأة استخداماً فعالاً.

١٢- وقدمت أمانة الأونكتاد، في إطار الأعمال التي اضطلعت بها لبناء القدرات في عام ٢٠١٠، محاضرات وعروضاً في منتديات شتى. وشمل ذلك المشاركة في دورة الدراسات الجامعية العليا الدولية (أبحاث تتعلق بالبيئة البحرية والموارد البحرية) التي عُقدت في سان سيباستيان بإسبانيا ونُظمت بالاشتراك مع عدد من الجامعات الأوروبية، وفي المائدة المستديرة التي نظمها المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة بشأن تغير المناخ والتجارة والتنمية والتي تمحورت حول الطيران والنقل البحري، وفي الاجتماع الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ للجهات صاحبة المصلحة في إطار مشروع البحث الممول من الاتحاد الأوروبي بعنوان " فرص التكنولوجيا والاستراتيجيات تجاه النقل الذي يراعي المناخ" Technology Opportunities and Strategies Towards Climate-Friendly Transport"، والمؤتمر السنوي للاتحاد الدولي لشركات التأمين البحري الذي كان موضوعه "التأمين البحري: التصدي لتحدي العقد الجديد"، وهو نشاط صناعي رئيسي شارك فيه ٧٥٠ مندوباً.

١٣- ووفقاً للولاية المحددة في الفقرتين ١٠٧ و١٦٦ من اتفاق أكرا، واصل الأونكتاد المشاركة بنشاط في مبادرات للتعاون العالمية عن طريق مجموعة من الأنشطة (التي نظمها

مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، وأمانة الكومنولث، ومدرسة الهندسة الاتحادية في لوزان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن، ومنتدى قادة الشحن واللوجستيات، والرابطة الدولية للاقتصاديين البحريين، والرابطة الدولية لمالكي الناقلات المستقلين، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، ومنتدى النقل الدولي، ووزارة النقل التايلندية، والمجلس الوطني السويدي للتجارة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، والمنظمة الجمركية العالمية، والجامعة البحرية العالمية، وعدة مؤسسات أكاديمية أخرى).

١٤- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأمانة أيضاً المشورة والتوجيه في المسائل الناشئة في مجال النقل وتيسير التجارة على أساس كل حالة على حدة. ووجهت ردوداً خطية وشفوية على الطلبات الواردة من مختلف الكيانات الحكومية والحكومية الدولية وكذلك من منظمات غير حكومية. وقُدمت المشورة والتوجيه السياساتي بشأن مجموعة من المسائل القانونية الأساسية والصكوك القانونية الدولية منها: (أ) قواعد روتردام لعام ٢٠٠٨؛ (ب) الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٩ بشأن حجز السفن؛ (ج) اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الدولي المتعدد الوسائط لعام ١٩٨٠؛ (د) الاتفاقية الدولية المتعلقة بمدونة لقواعد سلوك اتحادات النقل البحري لعام ١٩٧٤. وقُدمت معلومات ووثائق وبيانات، ولاسيما فيما يتعلق بالتجارة البحرية وتكاليف الشحن، إلى عدة هيئات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وأعضائها فضلاً عن الأوساط الأكاديمية والمكاتب الاستشارية والرابطات الصناعية من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

١٥- وأسهم الأونكتاد، في إطار أعمال بناء القدرات التي اضطلع بها في عام ٢٠١٠، في الشراكة العالمية بشأن التيسير وفي الأفرقة العاملة التابعة لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وفي إطار برنامج الأونكتاد التدريبي في مجال الموانئ كجزء من برنامج التدريب في مجال التجارة (دار السلام) ودوراته الإقليمية المتعلقة بالقضايا الرئيسية الواردة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (باكو وبيروت وجنيف)، وُضعت مجموعة مواد تدريبية عن اللوجستيات التجارية بالتعاون مع المعهد الافتراضي. وبالتعاون مع فروع أخرى للأونكتاد، قُدمت مساهمات لتنظيم وتوثيق الاجتماعات الحكومية الدولية للأونكتاد، منها الحدث الذي سبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً بشأن "بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة".

١٦- وفيما يتعلق بالتشغيل الآلي للجمارك، يظل برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا) التابع للأونكتاد، من خلال استخدامه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللوجستيات، يمثل البرنامج الرائد في أفريقيا حيث يستخدمه ٣٥ بلداً.

ولا يزال تنفيذ برنامج أسيكودا يمثل أكبر أنشطة التعاون التقني للأونكتاد المضطلع بها في عام ٢٠١٠، وهو موجود في ما يزيد عن ٩٠ بلداً.

١٧- وفي عام ٢٠١٠، نُفّذ نحو ٦٧ مشروعاً لتقديم المساعدة التقنية في إطار برنامج أسيكودا، منها ١٤ مشروعاً إقليمياً أو مشتركاً بين الأقاليم. وفي إطار المشروع الإقليمي الذي يُنفذ بالتعاون مع أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ارتفع عدد المواقع التشغيلية التي تستخدم نظام أسيكودا++ لتشمل جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وسيشيل وسوازيلند. وتواصلت في أفغانستان وبوتسوانا والكاميرون وغينيا وملاوي وغينيا بيساو وسيراليون ونيجيريا الأنشطة المخصصة لتنفيذ نظام أسيكودا++ أو للانتقال إلى هذا النظام.

١٨- وقد دخلت النسخة الأخيرة من نظام أسيكودا حيز التشغيل في كوت ديفوار وليبيريا وزمبابوي. وكان تطبيق القواعد والمعايير دوماً هدفاً رئيسياً للبرنامج، وينطبق ذلك بصفة خاصة على أفريقيا حيث ارتفع في الواقع عدد البلدان التي تستخدمه. فقد قررت أغلبية هذه البلدان بالفعل مواصلة تحديث إداراتها الجمركية، واعتمدت لهذه الغاية الصيغة الأخيرة من نظام أسيكودا من أجل الاستفادة بالكامل من تطبيقات الإنترنت والقدرات الوظيفية المحسّنة. وشهد عام ٢٠١٠ آخر مرحلة من مراحل الانتقال من الأنظمة القليلة المتبقية المجهزة بالصيغة ٢ من أسيكودا، والتي كان قد تم تركيبها في فترة الثمانينات من القرن الماضي ولا تزال في الخدمة. فعلى سبيل المثال، استغرق بدء نجاح التشغيل الفعلي لنظام أسيكودا في ليبيريا ستة أشهر فقط، وهي خطوة هائلة نحو الأمام تمت في وقت قصير للغاية. وفي عام ٢٠١٠، بدأت أنشطة التنفيذ أو تواصلت في أنغيليا وجبل طارق وجمهورية إيران الإسلامية وتونس وجزر تركس وكايكوس والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وملديف ومونتيسيرات.

١٩- ويمكن تقييم تأثير مشاريع أسيكودا من خلال مقاييس أداء مختلفة مؤسساتية وأخرى متعلقة بتيسير التجارة تشمل ارتفاع الإيرادات وزيادة تيسير التجارة، وتقصير آجال التخليص الجمركي، وإتاحة بيانات إحصائية تجارية موثوقة وتتوفر في الوقت المناسب. ويؤدي الإنفاذ المتسق للتشريعات الجمركية والتشريعات المتصلة بها على نطاق البلد وحساب الرسوم والضرائب آلياً إلى زيادة إيرادات ميزانية الدولة، في حين تساعد الإحصاءات التجارية والمالية الموثوقة والمتاحة في الوقت المناسب الحكومات على تخطيط سياساتها الاقتصادية. ومن المرجح أن يكون لأحدث نسخة لنظام أسيكودا تأثير كبير في الأعمال التجارية الإلكترونية وفي المعاملات الحكومية الإلكترونية مما سيؤدي إلى تبسيط التجارة الدولية وخفض كلفتها ويسهل في الوقت نفسه على شركات البلدان النامية دخول الأسواق الدولية. ومن العوامل المهمة في نجاح هذه المشاريع الرغبة في التغيير والتزام الحكومة ودعمها الكامل.

ثانياً – البحوث والتحليلات المتعلقة بتيسير النقل والتجارة

الإطار ٢

فقرات اتفاق أكرا المتعلقة بالمساعدة التقنية ذات الصلة بتيسير النقل والتجارة

١٦٤- في مجال تيسير التجارة وخدمات النقل وما يتصل بذلك من خدمات تهمّ البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل القضايا التي تؤثر على التجارة والنقل في البلدان النامية وعلى أمن سلسلة الإمداد الدولية. كما ينبغي للأونكتاد أيضاً أن ينشر التحليلات والمعلومات ذات الصلة، وأن يشجّع على تبادل الخبرات.

١٦٥- وينبغي أن يجري الأونكتاد بحوثاً لوضع توصيات سياساتية تمكِّن البلدان النامية من تخفيض تكاليف النقل وتحسين كفاءة النقل وترابطه. وينبغي أن تولي البحوث اهتماماً خاصاً لاحتياجات أضعف الاقتصادات، وبخاصة لإنشاء وتنفيذ شبكات عبور مترابطة تستفيد منها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، على أن يؤخذ في الاعتبار إعلان ألماتي الوزاري وبرنامج عمل ألماتي. وينبغي أيضاً توجيه الاهتمام إلى تعزيز النقل المتعدد الوسائط.

١٦٨- وينبغي للأونكتاد مساعدة البلدان النامية، من خلال ما يضطلع به من أعمال بحث وتحليل للسياسات، على الأخذ بخيارات سياساتية مستنيرة لمواجهة التحديات البيئية المتعلقة باستراتيجيات النقل، والمساعدة على تحديد ما يرتبط بها من احتياجات في مجال بناء القدرات وما يلزم من استجابات تنظيمية.

٢٠- ووفقاً لولايات الأونكتاد المذكورة أعلاه، واصل الأونكتاد أيضاً بحوثه وتحليلاته الأساسية فيما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل الاقتصادية والسياساتية والقانونية والتنظيمية وما يرتبط بذلك من تطورات تؤثر في النقل والتجارة في البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٠، نُشرت نتائج الأعمال البحثية والتحليلية التي اضطلع بها الأونكتاد والإحصاءات التي جمعها على نطاق واسع في النشرة السنوية المعنونة استعراض النقل البحري. وشملت نسخة عام ٢٠١٠ من استعراض النقل البحري التطورات التي تؤثر في جملة قضايا منها: (أ) التجارة البحرية الدولية؛ (ب) الأسطول العالمي، بما في ذلك التسجيل والملكية، (ج) الموانئ وحركة البضائع، (د) التطورات التنظيمية والقانونية في مجال النقل والتجارة. وفي نسخة عام ٢٠١٠، كانت التطورات الاقتصادية والتطورات في مجال النقل البحري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ محور تركيز فصل خاص يتناول المنطقة، وشمل ذلك أيضاً مسائل تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان غير الساحلية. وإضافة إلى البيانات الإحصائية ذات الصلة لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، تعرض هذه النسخة بإسهاب السلاسل الزمنية التاريخية المفيدة للغاية بالنسبة لتقييم الاتجاهات والأنماط لكي يسترشد بها صانعو القرار في ما يتخذونه من قرارات عند وضع سياساتهم الوطنية للنقل وإعداد ما يتصل بها من استراتيجيات.

٢١- وشملت التطورات التنظيمية والقانونية ذات الصلة في مجال النقل والتجارة التي تناولتها نشرة استعراض النقل البحري لعام ٢٠١٠ بصفة خاصة ما يلي: (أ) المفاوضات الجارية في المنظمة البحرية الدولية بشأن وضع نظام دولي للتخفيف من انبعاثات الكربون الناشئة عن النقل البحري الدولي؛ (ب) اعتماد بروتوكول نيسان/أبريل ٢٠١٠ لاتفاقية المواد الخطرة والضارة لعام ١٩٩٦؛ (ج) أنشطة وضع المعايير وغيرها من التدابير المتخذة في مجال الأمن البحري وأمن سلسلة التوريد بإشراف المنظمة الجمركية العالمية والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وكذلك على المستويين الوطني والإقليمي. واستناداً إلى الدراسات التحليلية المضطلع بها، أُدرجت نتائج أعمال الأونكتاد في هذا المجال أيضاً في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "المحيطات وقانون البحار" وقرار الجمعية العامة ٦٣/٢١٤ المعنون "نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة".

٢٢- والقناة الأخرى المستخدمة لنشر الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد ونتائج الأعمال البحثية والتحليلية هي النشرة الإخبارية الإلكترونية الفصلية المتعلقة بالنقل التي يبلغ عدد المشتركين فيها ٣ ٠٠٠ مشترك في شتى أنحاء العالم. وتعرض هذه النشرة الإخبارية عدّة مقالات تتناول مواضيع الساعة وتتيح منبراً لتبادل الأفكار والآراء بين الأونكتاد والأطراف الأخرى المهتمة بمجال النقل وتيسير التجارة. ومن المواضيع التي جرى تناولها في عام ٢٠١٠: (أ) تيسير التجارة، بما في ذلك الاتفاقات التجارية الإقليمية والإصلاحات التجارية من خلال الشراكات المستدامة؛ (ب) شدّة تأثر البلدان النامية غير الساحلية بالصدمات الخارجية؛ (ج) المستجدّات المتعلقة ببرنامج أسيكودا؛ (د) مشروع تيسير التجارة في باكستان؛ (هـ) تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية؛ (و) التجارة في خدمات النقل؛ (ز) المدن المرفئية؛ (ح) خطوط النقل بين أوروبا وآسيا؛ (ط) شبكات النقل الجوي؛ (ي) آثار تغيّر المناخ على شبكات النقل الدولي، (ك) أمن سلاسل الإمداد.

٢٣- وإضافة إلى إصدار المنشورات المتكررة، تُنشر أيضاً نتائج أعمال بحوث الأونكتاد ودراساته التحليلية في شكل منشورات غير متكررة ودراسات وتقارير. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أحرز تقدّم كبير في مجال الدراسات التحليلية البحثية والسياساتية الجارية الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالتصدي للتحدّيات البيئية من أجل استراتيجيات النقل ولمساعدتها على تحديد ما يرتبط بذلك من الاحتياجات في مجال بناء القدرات واتخاذ التدابير التنظيمية المناسبة. وعلى وجه التحديد، سيصدر في وقت قريب تقرير يتضمن الأعمال البحثية والدراسات التحليلية التي تتناول جوانب الإطار التنظيمي الدولي الذي يتناول المسؤولية عن التلوّث النفطي الناجم عن السفن. وسيلقي التقرير نظرة تحليلية عامة على الإطار القانوني المعقد لهذه المسألة بهدف مساعدة صانعي السياسات، ولا سيما في البلدان النامية، على تقييم المزايا والتحديات المرتبطة باعتماد وتنفيذ صكوك قانونية دولية ذات صلة بهذا النوع من التلوث.

٢٤- واستجابة للولاية الواردة في الفقرة ١٦٨ من اتفاق أكرا بشأن التصدي للتحديات البيئية فيما يتعلق باستراتيجيات النقل، اضطُلع بمزيد من الأعمال المتصلة بالتحدي الذي يطرحه تغير المناخ. واستناداً إلى الأعمال السابقة، أي تلك المضطلع بها في الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، حيث جرى التركيز على "النقل البحري والتحدي الذي يطرحه تغير المناخ"، يجري حالياً إعداد مجلد محرر للورقات التي قدمها المتكلمون في الاجتماع وخبراء آخرون شاركوا بمساهماتهم، ومن المقرر أن تصدره مؤسسة إرثسكان للنشر في أواخر عام ٢٠١١.

٢٥- وفي إطار المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في مجال المفاوضات التي تتعلق بتيسير التجارة، وُضعت الصيغة النهائية لدراستين أُجريتا في عام ٢٠١٠. وقد أُعدّت الدراسة الأولى بعنوان "تأملات في اتفاق مستقبلي بشأن تيسير التجارة - تنفيذ الالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية: مقارنة بين الأحكام القائمة لمنظمة التجارة العالمية *"Reflections on a Future Trade Facilitation Agreement - Implementation of WTO Obligations: A Comparison of Existing WTO Provisions*" والدراسة الثانية التي هي مراجعة عنوانها "كتيب تيسير التجارة، الجزء الثاني: ملاحظات تقنية بشأن تدابير تيسير التجارة" *"Trade Facilitation Handbook Part II: Technical Notes on Trade Facilitation Measures*"، وهما تتصلان بشكل مباشر بالمفاوضات الجارية بشأن تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد أصبحت الدراسة الثانية (أي مراجعة الملاحظات التقنية بشأن تيسير التجارة) ضرورية لمراعاة التقدم المحرز في عملية المفاوضات. وبالنسبة إلى العديد من المواضيع التي نوقشت في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية، فإن الجزء الثاني من الكتيب المنقح يقدم الآن معلومات تقنية وعملية عن المفاهيم المستخدمة وموجزاً لأفضل الممارسات. وهو أداة عملية للمتفاوضين المشاركين في هذه المفاوضات سواء العاملين في جنيف أم القادمين من العواصم، وهو يوفر أيضاً توجيهات أولية تتعلق بمسائل يتعين بحثها في مرحلة التنفيذ. وتقدم هاتان الوثيقتان مساعدة أساسية إلى الوفود التي تشارك في عملية التفاوض بشأن تيسير التجارة. وبالفعل، تستند بعض المقترحات التي تخضع حالياً للمناقشات إلى عناصر التأمل التي تظهر في هاتين الدراستين.

٢٦- وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ عام ٢٠١٠ صدر مؤشر ربط خطوط النقل البحري عن طريق إحصاءات الأونكتاد، وهو يلقى صدى جيداً. فعلى سبيل المثال، أدرج مؤشر ربط خطوط النقل البحري في حساب مؤشر تهيئة البيئة التجارية لعام ٢٠١٠ الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي، وقد أصبح هذا المؤشر يُدرج أكثر فأكثر ضمن المتغيرات التوضيحية في أعمال البحوث الدولية المخصصة للتجارة والنقل. وتُظهر مقارنة بين مؤشر ربط خطوط النقل البحري ومؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي ترابطاً إيجابياً قوياً بين مختلف عناصر المؤشرين.

٢٧- وقد ارتفعت حصة البلدان النامية في صادرات البضائع المصنعة ارتفاعاً متقطعاً خلال العقود الماضية، وبذلك، فإن "الجغرافية القديمة للتجارة" التي تعني أن يقدم الجنوب المواد الأولية وأن يبيع الشمال المنتجات التامة الصنع إلى الجنوب لم تعد تنطبق، لأن البلدان النامية أخذت تشارك مشاركة متزايدة في سلاسل الإمداد العالمية. وتؤمن خدمات النقل البحري على خطوط نظامية الجزء الأكبر من تجارة البضائع المصنعة المنقولة في حاويات وهي تربط بين الموانئ البحرية عبر شبكة عالمية للنقل البحري.

٢٨- وفي إطار جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية، وفي المرحلة الحالية للمفاوضات، تركز أنشطة الأونكتاد، قبل كل شيء، على دعم بناء القدرات والخدمات الاستشارية. وبينما كان الأونكتاد في بداية المفاوضات ينظم أساساً حلقات دراسية للتدريب والتوعية ويسهم فيها، انتقل في الآونة الأخيرة إلى إقامة المزيد من علاقات التعاون الإقليمي والوطني المخصصة لتلبية الاحتياجات، بما في ذلك دعم بناء القدرات المؤسسية. وواصل الأونكتاد أيضاً إعداد مواد تقنية وتحديثها عن مسائل مختارة تتعلق بتيسير التجارة. وقد أقرت البلدان النامية والدول الأعضاء المانحة في مناسبات عديدة بأهمية المساعدة التي يقدمها الأونكتاد وفائدتها في هذا المجال.

ثالثاً - الأنشطة الحكومية الدولية وأنشطة بناء توافق في الآراء

٢٩- يتعاون الأونكتاد مع مجموعة من الكيانات التي تشاطره الاهتمام بمسائل النقل وما يرتبط به من قضايا، بما في ذلك في سياق التنمية المستدامة. ومن شركاء الأونكتاد بصفة خاصة مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وعلى سبيل المثال، شارك الأونكتاد بنشاط في عدد من اجتماعات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، منها منتدى أمن النقل الداخلي، واجتماع الفريق العامل المعني بإجراءات التجارة الدولية ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٠، واجتماع فرقة العمل المعنية بالنقل المتعدد الوسائط واللوجستيات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٣٠- ومن المبادرات التعاونية الأخرى المتخذة مؤخراً والجديرة بالذكر للتعاون بين الأونكتاد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في تنظيم حلقة عمل مشتركة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن آثار تغير المناخ على شبكات النقل الدولية. وقد اتخذت هذه المبادرة بروح مبادرة الأمم المتحدة "لتوحيد الأداء" فيما يخص التحدي الذي يطرحه تغير المناخ، وهي تستجيب للولاية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٨ من اتفاق أكرا. وبناء على ذلك، تمثل الهدف من حلقة العمل في إذكاء الوعي بالتحديات التي تطرحها آثار تغير المناخ على الهياكل الأساسية وخدمات النقل الدولية والاحتياجات للتكيف مع هذه الآثار، وهي مجموعة من المسائل المعقدة التي لم تحظ إلى الآن سوى باهتمام ضئيل. وقد تمثلت إحدى النتائج العملية

والمباشرة لحلقة العمل هذه في موافقة لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثالثة والسبعين، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١١، على إنشاء فريق خبراء لإجراء دراسة متعمقة لتأثير تغير المناخ واحتياجات التكيف ذات الصلة فيما يتعلق بشبكات النقل الدولية. وسيُنشأ الفريق لمدة سنتين وتُسند إليه ولاية قوية برعاية الفرقة العاملة المعنية باتجاهات النقل واقتصاداته. وعند الاقتضاء، سيتولى الأونكتاد، وفقاً لولايته، تعبئة خبراته الطويلة في مجال النقل ولوجستيات التجارة للإسهام حسبما هو مناسب في أية أعمال ذات صلة يضطلع بها فريق الخبراء الجديد الذي أنشأته لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. ومتابعةً للأعمال المنجزة فيما يخص حلقة العمل المشتركة بين الأونكتاد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، من المقرر أن يعقد الأونكتاد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ اجتماع خبراء مخصصاً بشأن آثار تغير المناخ على النقل.

٣١- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عقدت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة. وركزت على "التحديات الناشئة والتطورات الأخيرة التي تؤثر على تيسير النقل والتجارة". وتناولت الدورة طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك المسائل الاقتصادية (مثل الأزمة المالية) والمسائل ذات الصلة بالطاقة (مثل أسعار الوقود) والبيئة (مثل تغير المناخ) والمسائل السياسية (كالأمن) والمسائل التنظيمية (مثل الاتفاقيات الدولية والاتفاقات المتعددة الأطراف/الإقليمية المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة) والمسائل التكنولوجية (مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات). وقدم الخبراء عدة اقتراحات تتعلق بالدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد في توسيع نطاق الأعمال التي يضطلع بها في مختلف المجالات والتعمق بها.

٣٢- وفي إطار الدورة المشار إليها أعلاه، أدار ممثلو برنامج أسيكودا مناقشة تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير الخدمات اللوجستية وتيسير التجارة وأمن سلاسل الإمداد، إضافة إلى مساهمات من منظمة الجمارك العالمية وعدة بلدان تستخدم برنامج أسيكودا.

٣٣- ومن المقرر أن يُعقد يومي ٣٠ و٣١ آذار/مارس ٢٠١١ اجتماع خبراء مخصص بشأن تيسير التجارة في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية بجنيف. والهدف من هذا الاجتماع هو اقتراح المهام التي يمكن أن يؤديها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على ضمان الاتساق بين التزاماتها الإقليمية والمتعددة الأطراف في مجال تيسير التجارة. ولتحقيق هذا الهدف، سيركز الاجتماع على: (أ) معرفة ما إذا كانت تدابير تيسير التجارة الناشئة عن انضمام البلدان النامية إلى عدة ترتيبات تجارية إقليمية مختلفة هي تدابير تمييزية، وبيان هذه التدابير؛ (ب) مناقشة مدى التقارب بين تدابير تيسير التجارة على المستوى الإقليمي وما يتصل بذلك من القواعد المتعددة الأطراف الحالية والمرتقبة المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية.